

بحوث فقهية مهمّة

[443] المقام الخامس من صلاحيات الفقيه : «الاشراف على الحكومة» وهذا هو الأهم في هذه الأبحاث، وإنّما تكلمنا في المقامات السابقة ليعلم أن ولاية الفقيه لا تنحصر في الاشراف على الحكومة، وإن كانت هي أبرز مصاديقها في عصرنا هذا. ولنتكلم أولاً في ضرورة الحكومة للناس، وأنه لا بدّ لهم من أمير وحاكم، ثمّ لنتكلم عن ما يدل على اولوية الفقيه في الإسلام بهذا المقام، ثمّ نعقبه بشرائطها ثمّ حدودها، فهذه اُمور أربعة لا بدّ من البحث فيها. ضرورة الحكومة للناس أمّا الأوّل : فيمكن إثباته من طرق : أحدها : لاريب في أن الحياه الإنسانية حياه تقوم على المجتمع، فلو تجردت الحياه من هذه الخصيصة انحدر الإنسان إلى أقصى مراتب الجاهلية الجهلاء والبهيمية والشقاء، لأن جميع المنافع والآثار المطلوبة الحاصلة في المجتمع البشري من الحضارات والتقدّم نحو الكمال، والأخلاق والآداب والعلوم المختلفة، إنّما تكون ببركة حياته الاجتماعية، والتعاون والتعاوض، في مختلف الحقول، واجتماع القوى